لقاء مع مجلة البنك والمستثمر

د. سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com

1- كيف كانت نتائج العام 2011؟

نتوقع أن توزع شركة الأدهم للصرافة عائداً إيجابياً للسهم عن عام 2011 (بعد اعتماده من الهيئة العامة طبعاً) فقد حققت الشركة أرباحاً إيجابية رغم ما حصل ويحصل في السوق عامة والسوق المالي خاصة.

كما حافظ سعر سهم الشركة على فائض قيمة معاكساً اتجاه أسعار كل أسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق دمشق المالي.

وبرأينا يعكس هذا السلوك ثقة العملاء وولاءهم للشركة بوصفها وحدة اقتصادية تستحق الولاء والثقة.

2- ما المهام والأعمال التي تؤديها الشركة؟

تقوم الشركة بحسب نظامها الأساسي بشراء وبيع أوراق النقد الأجنبي وشراء وبيع العملات الأجنبية المودعة في حساباتها المفتوحة لدى المصارف المحلية وتلقي وتنفيذ الحوالات الواردة بالعملات الأجنبية أو بالليرات السورية إضافة إلى كل الأعمال التي ترتبط بشركات الصرافة أو التي تسند إليها من قبل المصرف المركزي.

3- تدخل الأدهم للصرافة عامها الثالث كيف تقيمون عملها بالمقارنة مع شركات الصرافة الأخرى الموجودة في السوق؟

تقييمنا لأعمال الشركة يتناول أمرين:

الجانب المالي: حيث أن نتائجنا المالية للسنوات الثلاث الماضية توضح تطور أعمال الشركة، كما يعتبر سعر سهمها السوقي الذي يزيد عن سعر إصداره معززاً لوثوقية عملائها ومساهميها بأعمالها.

المساهمة الاجتماعية: لقد زادت الشركة عدد موظفيها بشكل تصاعدي كما زدات رواتبهم رغم قيام مثيلاتها من مؤسسات الأعمال بصرف بعض عمالها من الخدمة أو خفض رواتبهم. كما سددت الشركة جميع الرسوم والضرائب المترتبة عليها مساهمة منها في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية.
لذلك فإن تقييمنا لأداء الشركة محكوم بإيجابية هذه النتائج.

4- ما الرؤية التي تتبنوها لتطوير عملكم وتحقيق مرتبة متقدمة في السوق؟

نحن نعمل ضمن محددات تشكل ثوابت هامة للمحافظة على الاستمرارية، وهي: إرضاء العميل، وتحقيق نمو مرضي للمساهمين، وتحاشي الوقوع بمخالفات وطنية أو دولية تعرض الشركة للمخاطر. وسنعمل على المحافظة على هذه المحددات مع تنمية الهدفين الأول والثاني قدر المستطاع.

5- نظم القانون 24 لعام 2006 مهنة الصرافة في سورية، كيف تجدون واقع عمل هذه الشركات في الفترة الحالية؟

إن مباشرة شركات الصرافة العمل الميداني في سورية كان إثر أحداث الأزمة المالية العالمية مباشرة، ثم ما لبثت السوق المحلية أن تعرضت لمخاطر غير خافية على أي مراقب أو محلل، مما جعل واقع عمل شركات الصرافة في الفترة الحالية معقد وصعب. فلا يخفى على أحد حدة مخاطر سعر الصرف بكونها مخاطر حقيقية في سوق المال عامة وعلى المؤسسات المالية خصوصاً. ويزداد أثر هذه المخاطر في ظل عدم الاستقرار حيث يعتبر الخوف العامل الأشد قسوة على سلوك الأفراد سواء أكانوا مستهلكين أو مستثمرين. ويترتب على شركات الصرافة أن تعيش كل ذلك بوصفها تتاجر في العملات التي هي سلعة سوق الصرف نفسه ومادته الوحيدة.

6- ما التحديات التي تواجهها شركات الصرافة؟

تعتبر الظروف السائدة حالياً من أشد التحديات التي تواجه شركات الصرافة، فالسياسة النقدية المحلية عليها المحافظة على الاستقرار النقدي ضمن تقلبات سياسية وغير سياسية، وفي ظل تسارع الظروف المحيطة تتسارع القرارات النقدية لتتكيف مع المتغيرات. ويترتب على شركات الصرافة أن تتكيف مع تلك القرارات حيث يجب عليها أن تعدل برامجها الالكترونية مباشرة، وأن تعيد صياغة القرارات النقدية على شكل تعليمات داخلية مع تدريب موظفيها بالسرعة القصوى تجنباً للوقوع بمخالفات قد تقض مضجعها بل وقد تذهب بها أكثر من ذلك. فتدقيق مراجعي المصرف المركزي لا فسحة فيها ولا مهاودة معها بالمرة. إن تحقيق هذه المعادلة هو بمثابة تحدٍ مستمر أمام شركات الصرافة حيث تحاول البقاء في السوق ضمن رؤية إستراتيجية قد ألزمت نفسها بها أمام عملائها ومساهميها.

7- لماذا لم تلغ شركات الصرافة السوق السوداء؟

إن إلغاء السوق السوداء أو سوق الظل ليس منوطاً بشركات الصرافة لأنها هي ذاتها أداة من الأدوات النقدية في تحقيق ذلك. فالسياسة النقدية تتكامل مع السياستين المالية والاقتصادية ضمن خطة متوسطة وطويلة الأجل لتحقيق النظام الاقتصادي المتبنى.

8- يُتهم القائمون على شركات الصرافة بأنهم يتصرفون دون ضوابط وأخلاقيات وطنية وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها سورية. ما رأيكم؟

إن إطلاق التهم الجماعية بوضع الجميع بسلة واحدة فيه ظلم وحيف، فقد يكون هناك من أخطأ عن غير قصد، وبالتالي يترتب تنبيهه ثم معاقبته بحسب القوانين الناظمة مع توفير حق الدفاع له عن نفسه بالطرق القانونية أيضا.

لكن هناك الكثير من الغيورين على مصالح الوطن وليس بالضرورة أن يصرحوا عن وطنيتهم جهارا نهارا، فمن الخُلق السويّ القيام بالخير دون الطنطنة به أمام العامة.

وجدير بالذكر أن هكذا اتهام يضع المخالف بغير قصد أمام تهمة الخيانة العظمى وهذا لا يمكن توجيهه لأحد بهذه البساطة ودون ضابط أخلاقي رادع لما في ذلك من ضرر شديد على الغير، فمن أراد السوء بوطنه لا يقوم بالخضوع للوائح الترخيص الصارمة ثم لضوابط الرقابة المشددة جداً.

9- أثار ارتفاع الدولار مقابل الليرة مخاوف كثيرة في الشارع السوري ترافق مع طرح نظريات عدة في الأوساط الاقتصادية لضبط سعر الليرة إلى جانب ما طرحه مصرف سورية المركزي بعزمه على تعويم الليرة ما الحل الأنجع برأيكم؟

إن سياسة التعويم جزء من السياسة النقدية، وهي تقسم إلى تعويم نظيف وآخر غير نظيف. وإن انتقال السياسة السورية من حالة إلى أخرى أمر طبيعي لمجابهة تقلبات أسعار الصرف، فالتعويم غير النظيف يقوم على تدخل البنك المركزي في رسم سعر صرف الليرة السورية مقابل باقي العملات وهذا قد يخفي زيادة أو نقصاً حقيقياً في القيمة. والتعويم النظيف يكون دون تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف بل بترك عوامل العرض والطلب تتحرك حركتها الطبيعية في السوق وهذا كفيل ببيان وكشف حقيقة السعر وتحييد المضاربات لفترة مؤقتة. كما لا يجب أن نتلمس نتائج التعويم النظيف بشكل مباشر لأن عوامل الجذب والنبذ ستتفاعل معاً حتى يحقق التعويم مفعوله كما يحصل في رمي قطعة خشب في الماء وتركها تعوم ارتفاعا وانخفاضا حتى تستقر عند حد يناسب ثقلها النوعي طبقاً لنوع الماء الذي تعوّم فيه فالماء العذب تختلف كثافته عن الماء المالح وحد الاستقرار لكل منهما يختلف عن الآخر. ولا يخرج الاقتصاد النقدي عن تلك الظواهر.

لكن لابد من مراعاة الظروف المحيطة والفاعلة في السوق المحلي لأنها عوامل استقرار ولابد من أخذها بعين الاعتبار والعمل على الحد من العوامل المؤدية إلى زعزعة ذلك الاستقرار.

10- ما هي نظرتكم إلى المستقبل؟

لا يحق لأحد أن يدعو أحداً للفشل والخنوع، فالمستقبل زاهر دوماً، فالأحلام دائما جميلة ولو كانت خيالية، كما أن النظر للأطفال يوحي بأن المستقبل زاهر وجميل. لذلك فأنا أرى مستقبل الاقتصاد السوري اقتصاداً زاهراً حيث أنه يحظى بكل عوامل النجاح ومبشراته.

كما أن التطورات التقنية وازدياد مستخدميها تجعلني أستشرف مستقبلا الكترونيا لشركتنا خاصة ولشركات الصرافة عامة، فالنقد الالكتروني صار واقعاً ملموساً، وطرق التبادل الالكتروني وتحريك الحوالات والحسابات صارت سوقه رائجة، كما نمت طرق الحماية اللازمة لذلك مما يتيح فرصا كبيرة لتطور شركتنا ونأمل أن ندخل هذه التقنيات سريعاً فقد أضحت البنية التحتية اللازمة لذلك شبه جاهزة عندنا إن شاء الله وسنكون سباقين في السوق المحلية والإقليمية لتبني ذلك، ويساعدنا في ذلك السمعة الطيبة لشركتنا ومهارات أعضاء مجلس الإدارة في إدارة الدفة وكفاءة عناصر الإدارة التنفيذية في تحقيق وتنفيذ السياسات المرسومة.